مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في يُحظر اقتباس محتويات كل من هذا وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **12 أيلول/سبتمبر ، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 2013 والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 بتوقيت طوكيو) 2013من يوم 13 أيلول/ سبتمبر**

UNCTAD/PRESS/PR/2013/37*
Original: English

الأونكتاد يقول إن التنمية التي تقودها الصادرات لم تعد صالحة وإن أداء الاقتصادات سيتحسّن بانتهاج استراتيجيات أكثر توازناً

تقرير التجارة والتنمية يوصي بتعزيز دور الطلب المحلي

جنيف، *12 أيلول/سبتمبر 2013* – يذهب تقرير جديد للأونكتاد إلى أن الاقتصادات النامية والانتقالية تحتاج إلى التحوّل نحو نمو أكثر توازناً وإعطاء الطلب المحلي دوراً أكبر في استراتيجياتها الإنمائية.

ويُحذر **تقرير التجارة والتنمية لعام 2013**[1] الذي صدر تحت العنوان الفرعي **"التكيّف مع ديناميات الاقتصاد العالمي المتغيّرة"**، من أن امتداد فترة النمو البطيء في البلدان المتقدمة إلى أمد طويل يعني استمرار تباطؤ نمو وارداتها. وتقول الدراسة إن الاقتصادات النامية والانتقالية يمكن أن تعوّض عما ينتج عن ذلك من حالات نقص في النمو وذلك باعتماد سياسات اقتصادية كلية مضادة للتقلبات الدورية لفترة من الوقت. ولكنه سيتعين على واضعي السياسات، على المدى الأطول، إعادة النظر في استراتيجيات التنمية التي تعتمد اعتماداً مفرطاً على الصادرات. ويقترح التقرير، بدلاً من ذلك، أن تُشدّد استراتيجيات التنمية تشديداً أكبر على دور الأجور والقطاع العام في عملية التنمية. وقد صدر *تقرير التجارة والتنمية* اليوم.

ويقول التقرير إن الطلب الاستهلاكي القوي في بعض البلدان المتقدمة، في فترة ما قبل حدوث الكساد الكبير، قد أتاح النمو السريع لصادرات المصنوعات من البلدان النامية المصنّعة، الأمر الذي أتاح بدوره فرصاً لتصدير السلع الأولية من بلدان نامية أخرى. وقد أدى ما اتسمت به هذه التطورات من طابع توسّعي عام – وإن لم يكن قابلاً للاستدامة في نهاية المطاف – إلى تعزيز النمو العالمي. ولعل هذا الرواج يُبرر أيضاً، على ما يبدو، قيام الاقتصادات النامية والانتقالية باعتماد نموذج للنمو الموجّه نحو التصدير. غير أن التقرير يُحذر من أن هذا النموذج لم يعد صالحاً في السياق الحالي للنمو البطيء في الاقتصادات المتقدمة. ويرى التقرير أنه تحسّباً لإمكانية امتداد فترة تباطؤ نمو الصادرات ولأمد طويل، ينبغي لواضعي السياسات إعطاء الطلب المحلي أهمية أكبر.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311 unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.13.II.D.3, ISBN-13: 978-92-1-112867-3) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

ويذهب التقرير إلى أن من شأن التحوّل نحو مسار نمو أكثر توازناً أن يعوّض، على نحو مستديم، عن الآثار السلبية لتباطؤ نمو الصادرات إلى البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، يمكن اتباع هذا المسار في الوقت نفسه من قِبل جميع الاقتصادات النامية والانتقالية دون أن تترتب على ذلك آثار "إفقار الجار" والتنافس الانكماشي فيما يتصل بالأجور والضرائب الذي يلازم الاستراتيجيات الإنمائية التي تقودها الصادرات، وفقاً لما جاء في تقرير التجارة والتنمية. فإذا ما اتجه العديد من الاقتصادات النامية والانتقالية في الوقت نفسه إلى إعطاء الطلب المحلي دوراً أكبر في استراتيجيات نموها، فإن بلدانها يمكن أن تصبح أسواقاً لبعضها البعض، مما يدعم التجارة الإقليمية و"التجارة بين الجنوب والجنوب" وبالتالي يُعزز نمو هذه البلدان جميعها. ولذلك يرى التقرير أن تحويل محور تركيز استراتيجيات التنمية نحو الأسواق المحلية لا يعني التقليل من أهمية دور الصادرات. فالصادرات يمكن أن تشهد فعلاً مزيداً من التوسّع إذا ما استطاع عدة شركاء تجاريين تحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى في الوقت نفسه. وفي هذا السياق، قد تكون البلدان الغنية بالموارد الطبيعية قادرة على الاستمرار في الاستفادة من أسعار السلع الأساسية التي ارتفعت إلى مستويات قياسية. ولكن التقرير ينصح هذه البلدان بأن تكفل استخدام الإيرادات التي تنشأ عن ذلك لأغراض الاستثمار في أنشطة جديدة تمكّنها من تنويع الإنتاج والصادرات.

وتحذر الدراسة من أن ثمة تحديات تواجه مثل هذه التحولات في استراتيجيات النمو. وكثيراً ما يُشار إلى عدم كفاية حجم أسواق البلدان النامية كسبب لعدم صلاحية نمط النمو الموجّه نحو الطلب المحلي. ولكن ثمة تقديرات وُضعت حديثاً بشأن نمو وتكوين "الطبقة العالمية المتوسطة" تشير إلى أن بعض أكثر البلدان النامية والانتقالية سكانا ربما تشهد حالياً مستوى الارتفاع في استهلاك الأُسر المعيشية اللازم للتعويض عن جزء كبير من أي نقص في طلب البلدان المتقدمة على الصادرات. إلا أن الدراسة تؤكد أنه من أجل تحقيق إمكانات المبيعات هذه، يجب على واضعي السياسات دعم القوة الشرائية المحلية وتحقيق التوازن المناسب بين الزيادات في استهلاك الأُسر المعيشية ، والاستثمار الخاص، والإنفاق العام. وتتوقف الخصائص المحدَّدة لهذا التوازن على ظروف كل بلد من البلدان. ولكن إقامة هذا التوازن تتطلب بصورة عامة منظور جديد إلى دور الأجور والقطاع العام.

ويُذكّر **تقرير التجارة والتنمية** بأن الاستراتيجيات الموجّهة نحو التصدير تُشدّد على جانب الأجور المتعلق بالتكاليف. ولكن الأجور تخلّفت بالفعل عن مُجاراة نمو الإنتاجية في معظم البلدان في العقود الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الاستراتيجية التي تُعطي دوراً أكبر للطلب المحلي تُشدّد على جانب الأجور المتصل بالدخل لأنها تستند إلى إنفاق الأُسر المعيشية بوصفه أكبر مكونات الطلب المحلي. ومن شأن خلق فرص العمل، مقترناً بزيادة الأجور الموجّهة نحو الإنتاجية، أن يولّد ما يكفي من الطلب المحلي للاستفادة الكاملة من نمو القدرات الإنتاجية دون الحاجة إلى الاعتماد على استمرار نمو الصادرات. وقد حاولت بعض البلدان النامية مؤخراً زيادة الإنفاق الاستهلاكي عن طريق تخفيف شروط الحصول على الائتمانات الاستهلاكية، ولكن الدراسة تحذر من أن الأخذ بمثل هذا النهج يمكن أن يؤدي إلى استدانة مُفرطة وإلى إعسار الأُسر المعيشية على نحو ما تدل عليه بوضوح التجارب الحديثة في عدد من البلدان المتقدمة.

ويذهب التقرير إلى أن بإمكان القطاع العام أن يزيد من قوة الطلب المحلي عن طريق زيادة العمالة في القطاع العام وتوظيف الاستثمارات. وعلاوة على ذلك، فإن التغيرات في الهيكل الضريبي وفي تكوين الإنفاق العام يمكن أن توجّه توزيع القوة الشرائية نحو فئات الدخل التي تُنفق نِسباً أكبر من دخلها على الاستهلاك. ومن شأن زيادة الطلب الكلي الناشئ عن استهلاك الأُسر المعيشية ومن القطاع العام أن يوفّر حافزاً لرواد الأعمال للاستثمار في زيادة القدرة الإنتاجية الحقيقية.

ويلاحظ تقرير التجارة والتنمية أن السياسة الصناعية يمكن أن تُعزز دعم قرارات الاستثمار. والهدف من ذلك هو جعل التوزيع القطاعي للاستثمار يتماشى على نحو أفضل مع أنماط الطلب المحلي والإقليمي الناشئة حديثاً. وقد تكون لدى المؤسسات المحلية في البلدان النامية بالفعل ميزة على المؤسسات الأجنبية في الاستجابة لأنماط الطلب الجديدة الناشئة في بلدانها ومناطقها. كما تتوفر لديها معرفة أفضل بالأسواق المحلية والأفضليات المحلية ومن ثمّ فإنها تستطيع أن تستحدث على نحو أسهل منتجات وشبكات توزيع جديدة مناسبة، وبالتالي فإن بإمكانها أن تحول دون أن تؤدي زيادة الطلب المحلي إلى حدوث حالات عجز تجاري مفرط.

وفي حالة البلدان التي تعتمد اعتماداً شديداً على صادرات السلع الأساسية، تنصح الدراسة بإجراء تقييم دقيق ومتأنٍ للتطورات المرتقبة فيما يتصل بحصائل الصادرات من أجل تحديد ما إذا كانت أسعار السلع الأساسية تدخل في ما يُسمى "الدورة الكبرى"، وإذا كان الأمر كذلك تحديد موقعها الحالي ضمن تلك الدورة. وتذهب الدراسة إلى أنه من غير المحتمل أن يحدث في السنوات القليلة المقبلة انهيار في أسعار السلع الأساسية أو عودة سريعة إلى اتجاه تدهور طويل الأجل. وما دامت أسعار السلع الأساسية عند مستويات مرتفعة نسبياً، وما دام مُنتجو السلع الأساسية قادرين على الحصول علي نسبة عادلة من ريوع الموارد، ينبغي لواضعي السياسات أن يكفلوا استخدام الإيرادات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية من أجل الحد من التفاوت في مستويات الدخل وحفز الإنتاج الصناعي. ويقول التقرير إن التدابير ذات الصلة ينبغي أن تشمل الاستثمار العام وتوفير الخدمات الاجتماعية الموجّهة نحو تلك الشرائح من السكان التي لا تستفيد استفادة مباشرة من الإيرادات المتأتية من استغلال تلك الموارد.

*** ** ***